

تقرير

الأجهزة الأمنية لفصائل عين الحلوة: سلموا المطلوبين يرك الجدار

استفزّ منظر الجدار الإسمنتي الذي يُشيد حول مخيم عين الحلوة كثيرين. ولا سيما أنّ تجربة جدران الفصل عالمياً كانت لها مفعول عكسي. لماذا اختير «عين الحلوة» ليسور، فيما تركّ مخيما الحية وميّة والرشيديّة على حالهما؟ وكيف أسهمت فصائل أكبر مخيمات الشتات في بناء الجدار الإسمنتي؟

رضوان مرتضى

لم تق جدران الفصل التي شُيّدت بين مناطق الشنة والشبيعة العراقيين من الهجمات الانتحارية، ولم يوقف جدار الفصل العنصري في أراضي فلسطين المحتلة المقاومة الفلسطينية، بل زادها إصراراً. كذلك لم تحلّ الجدران التي شيدتها بريطانيا في إيرلندا، للفصل بين الكاثوليك والبروتستانت، النزاع بين المتحاربين. لم تُثبت جدران الفصل في العالم كله جدواها في الفصل أو العزل الحقيقي، بل كانت تزيد الشرخ وتعمّق الهوة بين الفئات المتناحرة. لماذا زُهر مخيم «عين الحلوة» بجدار إسمنتي مُسلّح؟ ولماذا تلجأ الحكومة اللبنانية إلى خطوة ثبت فشلها؟ هل شُيد الجدار حديثاً أم أنّه كان موجوداً أصلاً وجرى ترميمه وتحديثه؟ ما الغاية من بناء الجدار: هل هو للفصل أم للحماية؟ وماذا اختلف على أهل المخيم قبله وبعده: صُيق الخناق عليهم أم أنّ أثره نفسي فحسب؟ ولماذا لم يصدر استنكار رسمي واضح من الفصائل ونُسبت المواقف المعارضة إلى مصادر في عصابة الانصار أو غيرها، باستثناء

حركة حماس التي أعلن عدد من مسؤوليها معارضة إقامة الجدار؟ أكثر من ذلك، ما هو الدور الذي لعبته هذه الفصائل في بناء الجدار؟ لماذا ارتفعت الصرخة الآن، علماً أنّ عملية بناء الجدار بدأت منذ أكثر من عام وأنجز القسم الأكبر منه؟ ومن المتضرر من بنائه: أهل المخيم أم الفصائل أم المطلوبون؟ وهل صحيح أنّ الجيش يُعدّ لعملية عسكرية تستهدف عمق المخيم؟ الإجابة عن هذه التساؤلات قد تقدّم صورة أوضح، بالتزامن مع الحملة التي انطلقت للتنديد ببناء الجدار الذي شُبه بالجدار الإسرائيلي. فما هي الحقيقة؟

لا شك في أنّ المطلب الرئيسي للجميع يركّز على ضرورة التعامل مع المخيمات الفلسطينية من منظور اجتماعي وتنموي، ويندد بالخيار الأمني في التعاطي مع لاجئي مخيمات الشتات. ولا شك في أنّ الحكومة اللبنانية تتحمل المسؤولية الأكبر عن تردّي أحوال اللاجئين الفلسطينيين، لكونها لم تبذل جهداً يُذكر للاستفادة من طاقات شبابهم. ولا شك في أنّ غياب العدالة الاجتماعية والقضائية عزّز ظلم وقهر شباب كثر داخل المخيم وخارجه. لكن كل ذلك لا ينفي المسؤولية التي تتحملها الفصائل الفلسطينية، بعدما أسهم هؤلاء في تحويل مخيمهم إلى بؤرة أمنية. ومن هنا، كانت البداية، بحسب رؤية الأجهزة الأمنية اللبنانية.

«جدار عين الحلوة شيدته الفصائل الفلسطينية بتخاذلها»، عبارة ترد على لسان مسؤول أمني رفيع في معرض الإجابة عن سبب بناء الجدار، الذي تعددت تسمياته: من «جدار الفصل» و«جدار العار» إلى «جدار العنصرية» و«جدار الحماية». والتسمية الأخيرة هي المفضّلة لدى

الأجهزة الأمنية، باعتبار أنّ الغاية من بنائه «حماية المخيم من تسلل الإرهابيين». ويخلص المسؤول نفسه إلى أنّ الأوضاع الأمنية المتردية في المخيم أدت إلى المضي في قرار بناء السور، وبالتالي يكون المطلوبون هم الدافع الرئيسي. يقول مرجع أمني لـ«الأخبار»: «المعادلة سهلة أمام الفصائل الفلسطينية: سلموا الإرهابيين، يُزل السور». ويضيف: «لماذا لم نبن سوراً لتسييح مخيمي



لا يعبا ممثلو الفصائل إلا ببطاقات تسهيك المرور والرعاية الأمنية التي يحظون بها



المية وميّة والرشيديّة؟ لأنّ اللجان الأمنية تسلّمنا أي مطلوب يتورط في عمل أمني». وسأل: «هل القيادات الفلسطينية في عين الحلوة قادرة على ضبط المخيم؟ التجربة تقول إنهم عاجزون إن أحسن الظن، ومتوطنون في أسوأ الأحوال. بل لا شك في أنّ معظم ممثلي الفصائل لا يعبأون بحال أهل المخيم. ولا يكثرثون، ربما، إلا ببطاقات تسهيك المرور أو التسهيلات التي يحظون بها جراء تعاطيهم مع ضباط الأمن. ولو كانوا صادقين في اعتراضهم، وحرصاً على عدم خنق المخيم، فلماذا رضوا أصلاً بإقامته، ولماذا يتملصون اليوم من المسؤولية عن الموافقة. ألم يكن هناك خيار آخر قبل بناء الجدار؟». وتكشف المصادر أنّ المشروع أقرّ منذ



هك يعقل ان يؤخذ مئة ألف إنسان بجزيرة عشرات المطلوبين فقط؟ (هيلم الموسوي)

بل على هيئة جدران تقابلها شبكات متاكلة كانت تُسيج المخيم. وعزز المضي في تشييده تردّي الحالة الأمنية في المخيم على وقع الأحداث

عام 2010، لكنه بقي حبراً على ورق حتى العام الماضي، تاريخ المباشرة ببناء السور. وتضيف أنّ الجدار موجود أصلاً، ليس بشكله الحالي،

وفيما ترى المصادر أنّ «فريقنا السياسي انتصر في الداخل بانتخاب المرشح الاستراتيجي له، وهو العماد ميشال عون، رئيساً للجمهورية، ومحورنا يحقق تقدماً ويحصد مواقع في المنطقة»، فإنها تتساءل: «أين خسر فريقنا السياسي حتى نضطر إلى إعطاء القوات اللبنانية أربع حقائب وزارية، وربما أكثر، ونسلم البلد لها تحت شعار استعادة حقوق المسيحيين؟»

وأكدت المصادر أنّ «وقوف حزب الله وحركة أمل خلف رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية، ودعمهما له في الحصول على حقيبة وزارية وازنة، هو موقف ثابت، ونابع من قناعات سياسية، ولن يتغير مهما

القوى لإثارة حساسية طائفية بالغة الخطورة، برزت من خلال سعيها إلى احتكار تمثيل الطائفة المسيحية لمصلحة فريقين فقط لا لاستعادة ما أمكن من النفوذ السياسي للمسيحيين الذي كان قبل الحرب الأهلية، وبهدف شدّ العصب المسيحي حولها».

ونوضح هذه المصادر أنّ «المشكلة الحقيقية التي تعترض تأليف الحكومة تكمن في أنّ فريقاً يرى نفسه أنه انتصر، أو هكذا يُخيل إليه، وأنه قادم ليأخذ كل شيء، أو كما يقول ليستعيد كل ما يرى أنه كان حقاً له وجرى سلبه منه في ظرف تاريخي معين، وهذا أمر بالغ الخطورة».



كيف ستحكم الحكومة من دون فرنجية وحركة أمل وحزب الله؟



سواء، وبمطالبهم التي تفوق قدرته وقدرة الواقع السياسي في البلد على تلبيتها». في مقابل ذلك، توقفت مصادر سياسية مقربة من فريق 8 آذار عند ما وصفته بـ«محاولات بعض

الحكومة قد أصبحت فعلياً في خبر كان»، كما قالت مصادر سياسية مطلعة.

هذه الأجواء المتشائمة تسود أغلب الأوساط السياسية في طرابلس بلا استثناء، إذ يؤكد أغلبها أنّ «العقبات التي تعترض سبيل تأليف الحكومة فعلية وجديّة، وستؤخر ولادتها». في أوساط تيار المستقبل تسود أجواء يختلط فيها التفاؤل بالتشاؤم. فبعد تكليف الرئيس سعد الحريري تأليف الحكومة، بما يُمهّد عودته إلى السرايا الحكومية، ويعيد من جديد ضخ الدم في شرايين التيار الأزرق، ترى أوساط فيه أنّ الحريري «وجد نفسه محاصراً بشروط وشروط مضادة من الحلفاء والخصوم على حد

تقرير

طرابلس: كيف يُسلم البلد للقوّات وخصمها ربح؟

عبد الكافي الصمد

تراجعت «طحشة» التوزير في طرابلس إلى النقطة الصفر تقريباً، وأطفأ الطامحون في حمل لقب صاحب المعالي محرّكاتهم، ولو مؤقتاً، بعد التعقيدات الكثيرة التي طرأت، والتجاذبات والسجلات السياسية التي تقدّمت معالجتها على تأليف الحكومة. فبعد انفجار القلوب المألانة بين الرئيس ميشال عون ونبيه بري الأسبوع الماضي، وما رافقه من سجال غير مباشر بين البطيريك الماروني وبشارة الراعي ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان، أيقن كثيرون في عاصمة الشمال أنّ